مجلس التعاون

طالبوا بتوجيه الاستثمارات إلى الداخل بدلا من الخارج

رجال أعمال: 3 تريليونات دولار خسائر الثروات العربية جراء الأزمة العالمية

دبي/متابعات:
قدر مسؤولون ورجال أعمال عرب حجم الخسائر التي تعرضت لها الثروات العربية في الخارج نتيجة الأزمة المالية إلى أكثر من 3.1 تريليونات دولار، مشيرين إلى أهمية أن يقوم المستثمرون العرب والصناديق السيادية الإقليمية في الدول العربية بتوجيه استثماراتهم إلى الأسواق العربية.

وأوضحوا خلال ملتقى الاستثمار العربي الذي انطلقت فعالياته في دبي أن الآفاق المستقبلية للسنة الحالية لن تكون بقوة النمو التي شهدتها الدول العربية العام الماضي، متوقعين تدني إجمالي الناتج المحلي لدول المنطقة إلى 3.9% بنهاية العام الجاري 2009.

وأشار المشاركون في الملتقى حسبما ذكرت صحيفة "السياسة" الكويتية في عددها الصادر يوم الأحد 29-3-2009، إلى أن أهم التحديات التي تواجه المنطقة وأخطرها على المستوى العربي تكمن في ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 14% مما يؤثر بشكل مباشر على حركة التجارة العربية البينية التي تتراوح ما بين 8 و10% من حجم التجارة العالمية مما يقلل من حجم الاستثمارات العربية البينية، والتي تصل نسبتها إلى 15% من إجمالي استثمارات دول المنطقة الخارجية.

من جانبه قال رئيس مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عدنان القصار إن الأصول العربية فقدت ما يصل إلى نحو 2.5 تريليون دولار من جراء أزمة المال العالمية، مشيرا إلى أن الانهيارات التي حدثت مؤخرا في بعض الأسواق العالمية ساهمت بشكل مباشر في تفاقم الأزمة المالية.

وبين أن خسائر الأسواق المالية تجاوزت 600 مليار دولار بسبب انهيار الأسواق المالية، والتراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في بداية العام الحالي 2009.

وأكد مشاركون في الملتقى أن الملاءة المالية للدول العربية ستمكنها من تخطي تداعيات الأزمة الحالية على اعتبار أن احتياطي العملات الأجنبية لدى دول الخليج بلغت مستويات قياسية في عام 2008؛ حيث تجاوزت 1.5 تريليون دولار، مما يخفف من انعكاسات الأزمة وتراجع أسعار النفط.

أضواء

حول الحشمة والفتنة وما وراء الحجاب

حامد الحمود

كثيرا ما يتردد على لسان رجال الدين، عبر الصحف ومن خلال الفضائيات، الادعاء بأن الحشمة في لباس المرأة لا تتحقق إلا بالحجاب. فقد كتب الشيخ نبيل العوضي في «الوطن» بتاريخ 2009/03/17: «أن من نزعت الحجاب وكشفت عما حرمه الله، فهي سهلة المنال يستمتع بها كل صاحب قلب مريض، وعين خائنة، وربما تسببت بفتنة رجال، وجرتهم إلى الشهوات، وحملت أوزارهم يوم القيامة» . ولربما كان الشيخ العوضي سيراجع ادعاءه هذا لو دخل حرما جامعيا أو بعض المجمعات التجارية لرأى بعينيه أن الحجاب ليس ضرورة لتحقيق الحشمة. فالملاحظ أن غير المحجبات أقل استعمالا لمساحيق التجميل، وأكثر ميلا للملابس الفضفاضة، التي لا تكشف تفاصيل الجسد، من المحجبات. كما أن التدين أو السمو الأخلاقي لا يحدده نوع الملابس التي ترتديها النساء، وهن جميعا لسن بسهلات المنال، ومن الظلم أن يحملن مسؤولية الفتنة التي تحدث في قلوب الرجال وعقولهم.

فالحجاب ظاهرة سياسية واجتماعية أكثر منها ظاهرة دينية. وانتشار الحجاب أو انحساره يعكس نمو أو انحسار تيارات سياسية معينة. وشيوعه يعكس تمكن الإسلام السياسي من فرض نمط لباس معين أكثر من تجل لسمو روحي أو نفسي. لذا، عندما نشاهد في الأسواق امرأة غير محَّجبة برفقة ابنتها المحجبة، فإن ذلك يوضح الاختلاف في الجو السياسي والاجتماعي الذي نشأت فيه الأم عن ذلك الذي تنشأ فيه البنت، لكن هذا بالتأكيد لا يعني أن الأم سهلة المنال أو أنها تتحمل وزر من فتن من الرجال، بل يدل على أن البنت يكون لديها مفهوم مختلف لجوهر الدين، أو أنها خضعت لضغوطات الصديقات أو الجماعة الصغيرة التي تنتمي إليها. فقد انتشر الحجاب لدرجة أنه أصبح هو اللباس المقبول أو المفروض اجتماعيا كما هو لبس الغترة أو العقال لدى الرجال. وكما هو واضح للجميع، لا يوجد نمط أو حجاب واحد وإنما عشرات الأنواع من الحجابات. فالمرأة تريد تمييز نفسها وهي تدرك أكثر من غيرها أن الحجاب أفقدها مسحة جمالية صعبة التعويض. لذا ازدهرت أنواع متعددة، بعضها مزر، وآخر متعدد الألوان، لكن أكثرها إبداعا ذلك الذي يكون طبقات أوً تموجات على الرأس موحية بشكل يشبه تواجد الشعر على الرأس. فهن بتنوع حجابهن يردن أن يظهرن جمالهن لشد انتباه الصديقات أو الشباب. لكن هذا لا يعني أن قصدهن الفتنة أو هن سهلات المنال. فالمجمعات التجارية والحرم الجامعي هما مساحات للقاءات الجنسين، كثيرا ما يطمح طرفاها إلى أن تنتهي بزواج.

ثم إن خطاب الفتنة الذي تتهم به النساء مبرئ للرجال، مع أن الفتنة حصلت في قلوبهم وعقولهم، والجزم بأن الفتنة لا تحصل في قلوب النساء، أي أن يكون الرجل مسببا لها، يفتقد الموضوعية في الطرح. فالرجال يمكن أن يكونوا سببا في فتنة النساء. فقد افتتنت زوجة العزيز بيوسف عليه السلام وافتتنت فيه كذلك النساء اللاتي سخرن منها، فقد ورد في الآيتين الكريمتين:

« وقال نسوة في المدينة امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا إنا لنراها في ضلال مبين (30) فلما سمعت بمكرهن أرسلت إليهن وأعتدت لهن متكئا وآتت كل واحدة منهن سكينا وقالت اخرج عليهن فلما رأينه أكبرنه وقطعن أيديهن وقلن حاش لله ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم (31) (سورة يوسف)

وما يستشف من هاتين الآيتين الكريمتين أنه حتى الرجال يسببون فتنة لدى النساء. فهل من وسيلة لحجب هذا النوع من الرجال الوسيمين عن النساء درءا للفتنة؟

ويبدو أن رجال الدين لدينا تشبثوا بآراء فقهية تقليدية لم تستطع أن تحرر نفسها على الرغم من الدور المتغير للمرأة في المجتمع. وتعزو عالمة الاجتماع فاطمة المرنيسي في كتابها «ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية» ذلك إلى الثقل الكبير الذي لعبه الإمام أبو حامد الغزالي في تكوين رؤية اللاحقين من الفقهاء حول وظيفة المرأة في المجتمع ورؤيتها على انها وسيلة متعة من جانب واحد. ففي وقت اقتصر فيه النشاط المعرفي والسياسي والاقتصادي على الرجال، كان ينظر إلى المرأة على أنها وجدت للترويح عن هؤلاء الرجال. فيقول الغزالي مخاطبا الرجال في «إحياء علوم الدين»: «إن النفس ملول وهي عن الحق تفور لأنه على خلاف طبعها، فلو كلفت المداومة بالإكراه على ما يخالفها جمعت وتابت، وإذا روحت باللذات في بعض الأوقات قويت وتنشطت، وفي الاستئناس بالنساء من الاستراحة ما يزيل الكرب ويروح القلب».

وقد كتب الغزالي هذا في وقت اقتصر فيه دور المرأة على الأم والزوجة والأخت والبنت.

ولا شك أن عقلاً متوقداً مثل عقل الغزالي ما كان ليكتب مثل هذا لو خضع للعلاج عند طبيبة، أو صرف له الدواء من قبل صيدلانية، أو استمع إلى محاضرة عن تخطيط المدن من مهندسة معمارية. فقد بلغت النساء مواضع مميزة في المجتمع، وأثبتن تفوقا في العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلمية. وقد أبلغني أستاذ في كلية الهندسة في جامعة الكويت منذ سنوات، أن تفوقهن في كلية الهندسة أصبح يشكل حرجا لإدارة الجامعة، لأنه أدى إلى انخفاض كبير في عدد الطلاب الذكور في هذه الكلية.

لكن وعلى الرغم من التفوق الذي أثبتته المرأة في المجالات المختلفة، فان التحالف المعلن والضمني ـ بين المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية التي يتحكم الرجال في توجيه دفتها وصوغ قيمها ـ أدى إلى تقويض نجاحات النساء وإبداعاتهن، مع تمرير بعض إنجازاتهن مما لا يؤثر في بنية المجتمع وقيادته. لذا يبقى الأخ بالرغم من صغر عمره قيّما على شقيقته التي تكبره سنا وتتفوق عليه علما ودخلا. وتبقى أحكام الفقهاء وعلماء الدين ـ الذين أصدروا أحكاما في أوقات لم يكن يتعدى دور المرأة لكونها المروّحة عن زوجها والمعتنية بأطفالها ـ هي السائدة، تخضع لها النساء بقدرة ساحر من دون تساؤل. وما موضوع الحجاب الذي خضعت له المرأة في العالم الإسلامي منذ اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وانتشاره في الغرب إلا أحد مظاهر الخضوع لهذه الأحكام التي تتوق إلى اجتهاد من عقول نيّرة من علماء ورجال دين. فالأصل ليس الحجاب، وإنما الحشمة في اللباس، ويمكن أن تتحقق من دون الحاجة الى الحجاب. لذا يتوقع من رجال الدين ان يكونوا اكثر تقديرا واحتراما للنساء محجبات وغير محجبات. فهن لا يتحملن وزر فتنة تحدث في عقول الاخرين. وقد تعلمنا منذ السنوات الدراسية الأولى أن الإسلام دين الفطرة. فكيف تجبر المرأة على أن تتغطى بالسواد من أعلاها إلى أسفلها في درجة حرارة تقارب خمسين مئوية وفي جو رطب يصعب على الإنسان استنشاق الهواء فيه؟

لم أقصد خطابا يدافع عن المرأة، فلربما كانت المرأة الأشد رفضا لما طرحته. وإنما أدعو إلى حوار يعيد التوازن إلى المجتمع، وذلك بأن نعول على عقولنا وأن نتحرر بعض الشيء من أحكام فقهاء لم يعيشوا زماننا، عسى أن يتحرر المجتمع من وسوآسه الجمعي بجسم المرأة، وان ينعتق أفراده من اوهامهم بأن رضا الخالق والخلق لا يتحقق إلا عند تغطية آخر سنتيمتر مربع من جسمها، فما يبذل من طاقة عقلية في هذا المجال يفوق ما تبذله مجتمعاتنا من طاقة في انتاج العلوم المختلفة.

عن / صحيفة (الجريدة) الكويتية

كان قد أعلن التخلي عنه قبل أسبوعين

احتمال إطلاق مشروع بناء مصفاة نفطية في الكويت بقيمة 15 مليار دولار

الكويت/متابعات:
أعلن وزير النفط الكويتي في الحكومة المنتهية ولايتها الأحد الماضي أن مشروع بناء مصفاة نفطية بقيمة 15 مليار دولار والذي كان أعلن التخلي عنه قبل أسبوعين، قد تعيد الحكومة الجديدة إطلاقه.

وقال الوزير الشيخ احمد العبد الله الصباح لوكالة الأنباء الكويتية الرسمية: « إن قرارا حول مصفاة رابعة (في البلاد) سيتخذ بعد تشكيل حكومة جديدة».

ويتوقع تشكيل الحكومة الجديدة في ختام انتخابات مبكرة ستجرى في غضون شهرين اثر استقالة الحكومة وحل مجلس الأمة (البرلمان) في 18 مارس الجاري.

وفي 15 مارس، أعلنت الحكومة المنتهية ولايتها التخلي عن المشروع بعدما خلص مكتب دراسات مستقل إلى عدم قابليته للتنفيذ.

وفي مايو، منحت عقود لبناء مصفاة بطاقة 615 ألف برميل في اليوم لأربع شركات كورية جنوبية وشركة يابانية.

وأثارت العقود تساؤلات نواب في المعارضة اعتبروا أن منحها لم يجر بطريقة شفافة.

وفي كانون ديسمبر، ألغت الكويت، تحت ضغط نواب، عقد شراكة ضخما بقيمة 7,5 مليارات دولار مع الشركة الأميركية «داو كيميكال»، متذرعة بكلفته المرتفعة.

والكويت التي تحتل المرتبة الرابعة من حيث الإنتاج في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، تضخ حوالي 2,2 مليون برميل نفط في اليوم وتقول أنها تسيطر على 10% من احتياطات النفط الخام العالمية.

الشيخ احمد العبد الله الصباح

شركة عالمية تغلق متاجرها الشهيرة بالرياض بسبب تراجع الطلب

الرياض/متابعات::
تعتزم شركة عالمية شهيرة تملك أكبر سلسلة متاجر للأثاث والمفروشات ، إغلاق أكبر متاجرها في السعودية والذي يعدّ أول فرع لها في العالم العربي، وذلك بسبب غلاء منتجاتها وتراجع الطلب الذي يجيء مع ضعف القوة الشرائية لدى المستهلكين بسبب الأزمة المالية العالمية .

وذكرت صحيفة «الرياض» السعودية أن المتجر الشهير الذي افتتحته الشركة قبل عامين بالتعاون مع إحدى أبرز الشركات السعودية المتخصصة في تجارة التجزئة، سيغلق أبوابه أمام المستهلكين خلال الشهرين المقبلين بعد تصفية كامل المنتجات التي تضم الأثاث المنزلي، والديكور، والمفروشات، والأدوات المنزلية.

وقال أحد موظفي المبيعات داخل المتجر:» إن هذه الخطوة اتخذت في ضوء عدم قدرة الشركة على بيع المنتجات بسبب غلائها وتماشيا مع تراجع الطلب على تلك المنتجات، دون أن يكشف أية مخاوف من تأثير هذا القرار على الموظفين العاملين في المتجر الشهير».

ووفقاً لمعلومات موثقة حصلت عليها «الرياض»، فإن هؤلاء الموظفين سيعاد توزيعهم على مواقع أخرى تمتلكها الشركة السعودية.

يذكر أن الأزمة المالية العالمية الراهنة أجبرت المستهلكين على خفض إنفاقهم على البضائع الثمينة بما فيها الأثاث والمفروشات والأدوات المنزلية.

على صعيد مختلف، تزايدت معدلات فقدان الوظائف في الشركات السعودية خاصة العقارية التي لجأت لتسريح موظفيها بسبب الأزمة المالية العالمية، كما تسود أوساط العمالة في البلاد حالة من الخوف من فقدان الوظائف، مع تزايد التقارير التي تتحدث عن هبوط أقوى قد يطال القطاع العقاري في السعودية.

وطالت عمليات التسريح الموظفين السعوديين من الجنسين ومن هم في المراكز الهامة خاصة في إدارات التسويق والمبيعات ، في الوقت الذي تخطط فيه مزيد من الشركات إلى إجراء عمليات تسريح واسعة في صفوف موظفيها بسبب ظروف السوق .

ولم يتضح بعد أعداد الموظفين الذين تم تسريحهم حتى الآن، أو من ستشملهم خطة شركات القطاع الخاص خلال الفترة المقبلة، لكنّ النصيب الأكبر من عمليات تسريح الموظفين تركزت داخل الشركات العقارية التي اتخذت قرارها في ظل أوضاع الأسواق العقارية الحالية.

وقالت موظفة سعودية تعمل في إدارة التسويق لإحدى الشركات العقارية الشهيرة :» الشركة قررت تسريح عدد من موظفيها سواء السعوديين أو الأجانب وطبقت إجراءات لخفض النفقات .. أنا إحدى الموظفات التي قررت الشركة الاستغناء عني بعد العمل لعامين متتاليين في هذه الشركة».

وهذه ليست الحالة الأولى لسعودية تتذمر من قرار شركتها الاستغناء عنها، حيث يسود نوع من التكتم حول الأرقام النهائية للموظفين المفصولين في الشركات العقارية والشركات الأخرى المتأثرة بالأزمة العالمية ، وسط أنباء عن نية الشركات السعودية تكثيف جهودها لتقليص عدد موظفيها ونفقاتها خلال الفترة المقبلة مع ارتفاع التأثيرات السلبية للازمة العالمية التي تكتسح العالم.

وفي المقابل، جمدت الشركات السعودية الكبرى حركة التعيينات الجديدة خاصة لموظفي المهام الصغرى ، وسط تأكيدات بأن الطلب على المديرين التنفيذيين لن يظل قويا هو الآخر مع العلم أن

الدور المهم الذي يضطلعون به يجعلهم آخر من يتم الاستغناء عن خدماتهم، خاصة في السعودية المقبلة على إصلاحات تشريعية واسعة في أنظمتها الاقتصادية بشكل عام والعقارية بشكل خاص.

وكانت شركة سعودية متخصصة في البحث عن الكفاءات التنفيذية، قد كشفت مؤخراً عن تباطؤ معدلات توظيف التنفيذيين لدى الشركات السعودية بسبب أزمة الائتمان العالمية ، وأن الأزمة العالمية أدت إلى عمليات تجميد واسعة في التوظيف وتسريح للموظفين في بعض الشركات خاصة العاملة في القطاع العقاري المتأثر الأكبر جراء هذه الأزمة.

وبعد نشوء الأزمة المالية العالمية، شرعت شركات سعودية بارزة في تجميد عمليات التوظيف وإعادة النظر في خططها التوسعية لمواجهة التباطؤ الاقتصادي بسبب الأزمة المالية، حيث عمدت هذه الشركات إلى تطبيق استراتيجيات تركز على الحد من التأثير على الهوامش وعلى المحافظة على السيولة من خلال إعادة النظر في المشاريع التوسعية المختلفة ووقف عمليات التوظيف.

ورغم تحذيرات وزارة العمل للشركات من تسريح الموظفين السعوديين، إلا المخاوف تجاه قيام بعض الشركات تسريح موظفيها أصبحت حقيقة بعد لجوء هذه الشركات لقرار التسريح الذي بدأ يستشري في العديد من الشركات ، غير أن الوزارة لم تعلّن موقفها حيال هذه القرارات حتى الآن.

الرياض

من خلال إيجاد حلول للمعوقات التي تواجه توظيفهن

السعودية تدرس تفعيل قرار تشغيل المواطنات

الرياض / متابعات :
تدرس وزارة العمل في السعودية تفعيل قرار توظيف السعوديات في منشآت قطاع الأعمال، عبر إيجاد حلول للمعوقات التي تواجه توظيفهن.

وأوردت صحيفة الوطن السعودية أن الوزارة ستعقد لقاء خلال الفترة المقبلة، يجمع بين مسؤولين من وزارة العمل وعدد من رجال الأعمال، لإيجاد حلول لتوظيف السعوديات، ودفع رجال الأعمال إلى تبنّي المبادرة في هذا المجال.

وأضافت الصحيفة أن الوزارة وجّهت تعميماً إلى مكاتب العمل، طلبت مرئياتهم حول تطبيق القرار 120 الخاص بتوظيف السعوديات في منشآت قطاع الأعمال.

وانتقد عميد المعهد العالي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية الشيخ خالد الشمراني في وقت سابق من هذا الشهر توسع وزارة العمل في مجال عمل المرأة، معتبراً أن هذا الشأن ليس من اختصاص وزارة العمل.

وأوضح أن موضوع عمل المرأة لابد أن يخضع للدراسة الشرعية، ولا تنفرد به جهة معينة، مثل وزارة العمل التي "من المفترض أن ينحصر عملها في الجانب الخدمي، ولا تدخل في هذا المجال".

وبيّن الشمراني أنه لا يمنع عمل المرأة في الهيئة، إذا كانت هناك حاجة مبنية على دراسة شرعية وواقعية، لكن هذا الأمر يقدره جهاز الهيئة والأجهزة الشرعية المعنية التي يمكن أن تحكم هذا الأمر، وهو خاضع لقانون الموازنة بين المصالح والمفاسد ومدى الحاجة لهذا الأمر.

ويواجه عمل المرأة في السعودية وجهات نظر متباينة بين مؤيدٍ ومعارض، واتخذت السعودية أخيراً خطوات عدة تشير إلى أنها مع عمل السعوديات، وإن بشكل تدريجي.

وصدر قانون لتنظيم عمل المرأة السعودية في المنازل، يتضمن تشكيل فرق رقابة على هذه المنازل، لمراقبة الإنتاج ومطابقته للشروط، حيث تعمل العديد من الأسر السعودية داخل منازلها في مهن الخياطة والتطريز، وتصنيع المستلزمات النسائية، والإكسسوارات، والأشغال اليدوية والحرفية.

كما وافق مجلس الشورى السعودي الثلاثاء الماضي على تعيين 12 مستشارة في المجلس لا يحق لهن التصويت، وسيتم الإعلان عن أسمائهن قريباً، وتتلخص صلاحياتهن في دراسة ما يحال إليهن من اللجان، سواء كانت تقارير أو موضوعات، كما إنهن سيشاركن في المؤتمرات الداخلية والخارجية، وسيسمح لهن عند الحاجة بالاستماع إلى جلسات المجلس والاجتماع مع الأعضاء في اللجان المتخصصة.

دول مجلس التعاون تتنافس في مهرجان المسرح الخليجي

الكويت/متابعات:
يستضيف المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب غدا المقبل الدورة العاشرة من (مهرجان المسرح الخليجي) الذي تشارك فيه فرق من دول مجلس التعاون الخليجي ويستمر تسعة أيام

وقال الأمين العام للمجلس بدر الرفاعي في مؤتمر صحافي إن المهرجان يعد فرصة لتلاقي الأسرة المسرحية في الكويت بالأسرة المسرحية الخليجية والعربية من خلال التنافس الشريف على عروض مسرحية تقدمها الفرق الأهلية في دول المجلس.

وأضاف أن هناك تسع جوائز تمنح للمنافسين منها جائزة الشارقة الكبرى للإبداع المسرحي لأفضل عرض في المهرجان.

وذكر أن المنافسة ستكون بين ستة عروض مسرحية تمثل دول المجلس هي العرض الإماراتي (اللولو) والعرض البحريني (المحمل) والسعودي (موت المؤلف) والعماني (المزار) والقطري (نورة) وتختتم العروض بالعرض الكويتي (انسو هاملت).

وقال انه ستقام على هامش كل عمل مسرحي معارض توثيقية بالصور تعكس تطور الحركة المسرحية في دول مجلس التعاون وتقام يوميا بالتزامن مع العرض المسرحي لكل دولة.

وذكر الرفاعي أن المهرجان سيكرم نخبة من رواد المبدعين في المسرح الخليجي وأبناء مجلس التعاون وهم محمد ال علي من الإمارات وخليفة العريفي من البحرين وابراهيم الحمران من السعودية وفالح فايز من قطر واحمد الصالح ومحمد المنصور إضافة إلى مرشح اللجنة الدائمة للفرق المسرحية الأهلية ابراهيم الصلال من الكويت.

وأوضح انه بمناسبة مرور 20 عاما على انطلاق المهرجان ستقام ندوة بعنوان (المهرجان...الواقع والمستقبل) يتطرق خلالها الباحثون إلى مسيرة المهرجان ورؤيتهم لواقعه ومستقبله إضافة إلى ورشة مسرحية حول (السينوغرافيا في المسرح) تتكون من محاضرات نظرية وتطبيقية.

وتعد هذه الدورة الثالثة التي تقام في الكويت من عمر (مهرجان المسرح الخليجي) إذ استضافت الكويت المهرجان في دورته الأولى عام 1988 ودورته الخامسة عام 1997.

الإمارات سجلت أعلى نسبة زيادة

السعودية والكويت أقل دول الخليج زيادة لرواتب القطاع الخاص

دبي/متابعات:
كشف استطلاع حديث أن دولة الإمارات احتلت المرتبة الأولى كأعلى نسبة زيادة في رواتب القطاع الخاص بين دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 16%، وذلك خلال الفترة بين يونيو/ حزيران عام 2007 ويونيو عام 2008.

وأظهر الاستطلاع الذي أعدته شركة فرسان الحياة المتخصصة في مجال التنمية الإدارية التي تتخذ من دبي مقرا لها، أن قطر جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 14% خلال نفس الفترة، تليها عمان بمعدل 11%، والبحرين والكويت بنسبة 9%، ثم السعودية بنسبة 8%.

وشمل الاستطلاع الذي نشرت نتائجه صحيفة «القبس» الكويتية اليوم الأحد 29-3-2009 عددا من الشركات الخاصة الخدمية العاملة في مجال الصيرفة والمال والتأمين والتطوير العقاري والنفط وتكنولوجيا المعلومات في الخليج.

من جهته أفاد الخبير الإداري الدولي الدكتور علي شراب بتزايد الحاجة إلى توظيف كفاءات إدارية في الشرق الأوسط على الرغم من الأزمة، مشيرا إلى أن استغناء الشركات عن موظفيها في هذه الأوقات يضعها أمام تحد كبير في استقطابهم مجددا بعد التعافي من الأزمة.

وأكد أن رواتب المديرين التنفيذيين لم تشهد انخفاضا بعد، عكس رواتب التنفيذيين الميدانيين التي شهدت انخفاضا وصل إلى 30%، مضيفا أن انخفاض الرواتب لن يكون له الأثر الكبير على الموظفين أنفسهم، حيث سيصاحبه هبوط في تكاليف المعيشة يرجع إلى انخفاض الإيجارات السكنية.

وقال د. شراب: «زادت رواتب القطاع الخاص بنسب متفاوتة بين دول الخليج، ومرد ذلك يرجع إلى النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته المنطقة في كل المجالات خلال الفترة من يونيو 2007 إلى يونيو 2008 حيث إن تبعات الأزمة لم تكن قد تجلت بعد».

وتصاعدت حدة المنافسة بين الشركات للحصول على الكوادر الوظيفية خلال تلك الفترة، كما ارتفعت أسعار الإيجارات السكنية، مما ساهم في حدوث هذه الزيادة».

وأشار الاستطلاع إلى المنافسة الخفية التي شهدتها الفترة السابقة بين الشركات لاستقطاب الكفاءات البشرية ولا سيما بين شركات التطوير العقاري وتكنولوجيا المعلومات وشركات توفير منتجات سريعة الاستهلاك.

وحث الدكتور علي شراب الشركات إلى فتح حوار صادق مع موظفيها للوصول معا إلى سيناريوهات مناسبة للطرفين للحفاظ عليهم، مثل نقلهم إلى مجموعات عمل أخرى أو تخفيض رواتبهم مقابل منحهم نسبا معينة من الإيرادات أو الأسهم.

وتوقع عدم انخفاض الرواتب بشكل كبير خلال الفترة المقبلة، حيث إن حجم الطلب على الكوادر الإدارية لا يزال يفوق حجم العرض، ونسبة تغيير الوظائف تضاءلت بشكل كبير مع الحذر الكبير للفئات الوظيفية تجاه الانتقال من شركة إلى أخرى خلال الوقت الحالي، مقارنة بمعدل انتقال غير صحي اتصفت فيه فترة قيام الدراسة أي من يونيو 2007 إلى يونيو 2008.

أول قاضية في دبي تقسم اليمين

دبي/متابعات:
أعلنت إمارة دبي عن تعيين أول قاضية إماراتية في محاكم دبي، في خطوة هي الأولى من نوعها على مستوى الإمارة.

وذكرت وكالة أنباء الإمارات أن القاضية ابتسام علي راشد بدواوي أدت اليمين القانونية أمام نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، الذي أشاد بإقدامها على هذه الخطوة، معتبراً أن ذلك سيمهد الطريق أمام بنات جنسها للالتحاق بهذا العمل الذي ظل ردحا طويلا من الزمن حكرا على الرجل.